

صندوق إستثماربنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي
ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
القواعد المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٤-٣	تقرير مراقب الحسابات
٥	قائمة المركز المالي
٦	قائمة الدخل
٧	قائمة الدخل الشامل الآخر
٨	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
٩	قائمة التدفقات النقدية
٢٢-١٠	الإيضاحات المتممة للقواعد المالية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)

تقرير عن القوائم المالية

رجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في صافي اصول الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية شركة خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار^٤ ، فشركة خدمات الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً واضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً واضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقاتها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأى على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتحل هذه المعايير من الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيب وآداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة آداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية لدى شركة خدمات الإدارة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

عبد الحليم أنور جعفر
ومحمد عبد العظيم لطفي وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

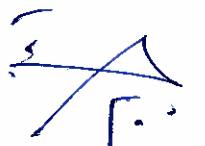
الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار" حسابات مالية منتظمة لصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات، كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الافتتاح الخاصة بالصندوق، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

القاهرة في : ١٤ أغسطس ٢٠٢٤



عبد الحليم أنور جعفر

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٢٤)
عبد الحليم أنور جعفر و محمد عبد العظيم لطفي وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



قائمة المركز المالي

ايضاح رقم	٢٠٢٤ يونيو ٣٠	٢٠٢٣ ديسمبر ٣١	جنية مصرى
(٥)	١٠٠٢٦٣٥٩	٤٩٣٧٨٢٧	
(٦)	٧٤٥٠٦٢٣٥	٦٦٦٣٧٠٤٨	
(٧)	٨٤١٣٨٩	٥٠٥٤٨	
	٨٥٣٧٣٩٨٣	٧١٦٢٥٤٢٣	

الأصول
نقدية لدى البنك
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
دائنون وأرصدة مدينة أخرى
اجمالي الأصول

الالتزامات
مشتريات تحت التسوية
دائنون وأرصدة دائنة أخرى
اجمالي الالتزامات
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
عدد الوثائق القائمة
نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

- تقرير مراقب الحسابات " مرفق " .



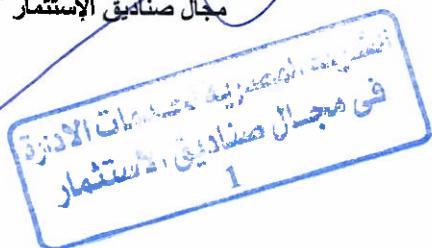
محمد عبد العليم

المدير التنفيذي
الشركة المصرية لخدمات الإدارية في
مجال صناديق الاستثمار

علاء الدين عبد العزيز السيد

مصطففي محمد

مدير إدارة التقارير المالية والرقابية
البنك التجاري الدولي - مصر (سي
أي بي) CIB



قائمة الدخل

رقم	إيضاح	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	جنيه مصرى	جنيه مصرى
	إيرادات النشاط				
٢٥٨٨٥٥٣	صافي أرباح / (خسائر) بيع أوراق مالية	١٤٠٨٨٩٧٣			
١١٧٥٩٢١	توزيعات أسمهم (كوبونات) بالصافي	٨٣٥١٠١			
١٢٨٧٤٤	عائد حساب جاري إسلامي	٣٤٣٨٠٥			
٢٩٦٥١٦	أرباح بيع وثائق	-			
٤٩٣٥٦١٦	التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية	(٤٣٢٩٩٨١)			
٩١٢٥٣٥٠	إجمالي إيرادات / (خسائر) النشاط	١٠٩٣٧٨٩٨			
	يخصم :				
١٦٢٩٣٦	أتعاب مدير الاستثمار	٢٢٩٩٦٤			
١٦٢٩٣٦	أتعاب الجهة المؤسسة	٣٩٩٩٤٠			
١٧١٩٢	عملة حفظ أوراق مالية	٢٦٩٦٠			
٥٤٥٣٥٩	أتعاب حسن أداء مدير الاستثمار	٦٤٤٣١٩			
٥٤٥٣٥٩	أتعاب حسن أداء الجهازين المؤسسين	٦٤٤٣١٩			
٧٩٣٥	أتعاب شركة خدمات الإدارة	٧٩٥٧			
٧٤٣٨	أتعاب إعداد القوائم المالية	٧٤٥٩			
١١٩٨٤	أتعاب لجنة الإشراف	١٤٩٥٩			
٨٩٢٦	أتعاب لجنة الرقابة الشرعية	٨٩٥١			
١٣١١٩	رسوم تأمين تكافلي	٤٤٣٢١			
٦٤١٣٧	مصاريفات عمومية وإدارية	٦٥٥٠٤			
(١٩٣٣٤)	(أرباح) / خسائر إعادة تقدير عملات أجنبية	(٨٥٣٧٨)			
١٥٢٧٩٨٧	إجمالي المصروفات	٢٠١٩٤٨٥			
٧٢٢٦١٨٥	صافي أرباح / (خسائر) الفترة	٨٩١٨٦١٣			

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة الدخل الشامل

إيضاح رقم	٢٠٢٤ يونيو ٣٠ جنية مصرى	٢٠٢٣ يونيو ٣٠ جنية مصرى	٧٢٢٦١٨٥	٨٩١٨٦١٣	صافي أرباح / (خسائر) الفترة الدخل الشامل الآخر إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	-	-	
	٧٢٢٦١٨٥	٨٩١٨٦١٣			

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة التغير في صافي أصول الصندوق

٢٠٢٣ يونيو	٢٠٢٤ يونيو	
		جنيه مصرى
٤٤٧٠٤٨٩٥	٦٦٥٣٣٧٦٨	صافي أصول الصندوق في بداية الفترة
٤٧٦٦٧٦٥٤	٣٣٥٥٩٣٩٠	المحصل من إصدارات وثائق الصندوق خلال الفترة
(٤٥٣٦٨٩٥٩)	(٢٨٩١٣٠١١)	(المدفوع) عن إسترداد وثائق الصندوق خلال الفترة
٧٢٢٦١٨٥	٨٩١٨٦١٣	صافي أرباح الفترة
<u>٥٤٢٢٩٧٧٥</u>	<u>٨٠٠٩٨٧٦٠</u>	<u>صافي أصول الصندوق في نهاية الفترة</u>

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة التدفقات النقدية

٢٠٢٣ يونيو ٣٠	٢٠٢٤ يونيو ٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧٢٢٦١٨٥	٨٩١٨٦١٣
٧٢٢٦١٨٥	٨٩١٨٦١٣
(١٢٣٣٥١٤٥)	(٧٨٦٩١٨٦)
١٤٧٦٢١	(٧٨٩٨٤١)
٤٨٧٥٦٧	١١٧٨٠٤٦
١٠٣٥١	(٩٩٤٤٧٩)
(٤٤٨٣٤٢١)	(٨٤٧٥٤٦٠)

- ٣) صافي أرباح / (خسائر) الفترة
- ٤) أرباح التشغيل قبل التغير في الأصول والإلتزامات المستخدمة في إنشاء التشغيل
- ٥) التغير في استثمارات من خلال الأرباح و الخسائر
- ٦) مدینون وأرصدة مدينة أخرى
- ٧) المشتريات تحت التسوية
- ٨) دائنون وأرصدة دائنة أخرى
- ٩) صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من نشطة التشغيل

፪፭ ፭፭፭ ፭፭፭	፩፩ ፭፭፭ ፭፭፭
(፪፭ ፭፭፭ ፭፭፭)	(፩፩ ፭፭፭ ፭፭፭)
፲ ፲፭ ፭፭፭	፬ ፭፭፭ ፭፭፭
(፩ ፭፭፭ ፭፭፭)	(፩ ፭፭፭ ፭፭፭)
፩ ፭፭፭ ፭፭፭	፬ ፭፭፭ ፭፭፭
፩ ፭፭፭ ፭፭፭	፩ ፭፭፭ ፭፭፭

المحصل من إصدار وثائق خلال الفترة
(المدفوع) لإسترداد وثائق خلال الفترة
صافي التدفقات النقدية(المستخدمه فى) أنشطة التمويل
صافي التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة
النقدية وما فى حكمها فى بداية الفترة
النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة

ΛΤΥΙ ΣΛ. 1. . 27 309
ΛΤΥΙ ΣΛ. 1. . 27 309

*ويتمثل رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة فيما يلى :
بنوك - حسابات جارية

- الإضياعات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



١- نبذة عن الصندوق

أنشأ بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي صندوق استثمار (ذو العائد التراكمي) كأحد الأنشطة المصرافية المرخص بها للبنكين بموجب ترخيص رقم ٣٦٥ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية في ٣٠ يوليه ٢٠٠٦ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وموافقة البنك المركزي المصري في ٧ مايول ٢٠٠٦ .
يهدف الصندوق إلى تحقيق أكبر قدر من النمو لاستثمارات الصندوق بدون الدخول في مخاطر مرتفعة وذلك للمحافظة على الأموال المستثمرة . ويستمر الصندوق أمواله في أسهم الشركات الصناعية والإنتاجية والخدمات الحيوية المحلية والعالمية وكذا سكوك التمويل وشهادات الإيداع الدولية لأسهم الشركات المصرية المسجلة بالخارج وسوف يعتمد الصندوق على مختلف آليات التداول المتوفّرة بالسوق .

وقد بلغ وثائق الاستثمار عند الاكتتاب ٢٤٩٣٠٩٢ وثيقة القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنية مصرى . ويمكن زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الالتزام بالمادة ١٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتي تنص على أن يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين لدى صندوق الاستثمار في البنك عشرين مثل المبلغ الذي يخصص لمزاولة ذلك النشاط على أن يتم إخطار الهيئة بحجم الصندوق كل ثلاثة أشهر .

وقد وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٢ أغسطس ٢٠١٠ على ماليٰ :
أن يخصص البنك التجاري الدولي مبلغ ٢.٥ مليون جنية مصرى (مليونان و خمسماة ألف جنية مصرى) كما يخصص بنك فيصل الإسلامي المصري مبلغ ٢.٥ مليون جنية مصرى (مليونان و خمسماة ألف جنية مصرى) كحد أعلى لحساب صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي قبلة للزيادة ولا يجوز للبنك التجاري الدولي ولا بنك فيصل الإسلامي المصري استرداد هذا المبلغ أو التصرف فيه قبل انتهاء مدة الصندوق .

يجب إلا يقل عدد الوثائق المكتتب فيها من قبل أي من البنكين عن ١% من عدد الوثائق القائمة في أي وقت من الأوقات وفي حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك التجاري والدولى وبنك فيصل الإسلامي المصري زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك التجاري والدولى وبنك فيصل الإسلامي المصري زيادة أو خفض حجم مساهمتها فيه على لا ، تقل نسبة مساهمة أي من البنكين في جميع الأحوال عن مبلغ ٢.٥ مليون جنية مصرى (مليونان و خمسماة ألف جنية مصرى) أو ١% من حجمه أيهما أكثر - طبقاً للمادة (١٥٠) من الفصل الثاني من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧ في أي وقت من الأوقات .

(ج) يجوز للبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري شراء وثائق استثمار من تلك التي يصدرها الصندوق بحيث لا يزيد إجمالي ما يملكته البنكان في أي وقت من الأوقات على ٢٥% من إجمالي عدد الوثائق التي يصدرها الصندوق بما في ذلك قيمة المبلغ المجبى

والبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري الحق في استرداد قيمة الوثائق المشتراء التي تزيد على المبلغ المجبى في أي وقت من الأوقات .

(د) تعاقد البنكان مع شركة سي اي استس ماجمنت لتقوم بمهام مدير الاستثمار .

(هـ) القيمة الاسمية للوثيقة مائة جنيه مصرى وهي غير قابلة للتجزئة وتتحول الوثائق لحامليها حقوقاً متساوية قبل الصندوق . تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق ولا يجوز تداولها بالشراء أو البيع بين أصحابها .

(و) تم توفير أوضاع الصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار الذي تم نشره بالوقائع المصرية - العدد (٤٥ تابع أ) في ٢٥ فبراير ٢٠١٤ ، وفقاً لأحكام الفصل الثاني المعدل بهذا القرار و مراعاة ما ورد بالمادة (١٨٣) مكرراً "٢٥" منه .

٢- مدة الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق ، وتبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

٣- اعتماد القوائم المالية

قامت لجنة الإشراف في ١٤ أغسطس ٢٠٢٤ باعتماد القوائم المالية عن الفترة المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ .

٢ - المعايير المحاسبية المطبقة

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية - و طبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية و كذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاقتراح الخاصة بالصندوق.

٣ - أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (باستثناء الأصول أو الالتزامات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبباقي الأصول أو الالتزامات المالية فيتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة أو التكلفة) وباستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية.

٣-٢ عملة العرض والنشاط

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة النشاط الرئيسية للصندوق. كافة المعلومات المعروضة بالجنيه المصري تم تقييمها لأقرب جنية مصرى.

٣-٣ يستخدم الحكم الشخصي والتقديرات

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي قد تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المبينة للأصول والإيرادات والمصروفات. وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية والمعلومات والأحداث الحالية المتوفرة لدى الإدارة وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وبالرغم من ذلك فإنه من الممكن أن تختلف النتائج الفعلية النهائية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية. يتم إظهار الأثر المترتب من مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بها.

٤ - السياسات المحاسبية الهامة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية.

٤-١ عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات العملات بالعملات الأجنبية خلال الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، كما يتم تقييم الأصول و الخصوم ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية في تاريخ القوائم المالية وفقاً لأسعار الصرف السارية من البنك التجاري الدولي في ذلك التاريخ .

كما تستخدم أسعار الصرف السارية في تاريخ القوائم المالية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق الأجلية الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية وكذا لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية ، وتدرج فروق التقييم بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٤-٢ تقدير الاستثمار في الأوراق المالية

يتم تقييم الأوراق المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية للصندوق كما يلى :

يتم تقييم الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار الأقال السارية في تاريخ القوائم المالية على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز ١٠٪ من هذا السعر.

يتم تقييم الأوراق المالية الأجلية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق استخدام أسعار السوق المصرفية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري .

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣- وثائق الاستثمار

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الإسلامية الأخرى على أساس آخر قيمة استرداديه معلنة.

٤-٤- ناتج التصرف في الاستثمارات

- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة والذي يتمثل في الفرق بين صافي سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية للأوراق المالية وفقاً لآخر تقييم لها وعلى أساس المتوسط ويدرج ضمن إيرادات (مصروفات) النشاط الجارى .
- يتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المحققة و الناتجة من تقييم الأوراق المالية المتداولة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) .

٤-٥- تحقق الإيراد

- يتم إثبات الأرباح الموزعة عن الأوراق المالية عند إعلان التوزيعات المتعلقة بها .
- يتم إثبات العوائد على الأوعية الادخارية على أساس نسبة زمنية لتحديد ما يخص الفترة المالية منها .

٤-٦- المخصصات

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي قانوني أو حكمي نتيجة لحدث سابق ، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع امكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالي وتتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . و عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترض به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام .
- وفي حالة استخدام الخصم (القيمة الحالية) ، يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص نتاجة مرور الزمن بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن التكاليف التمويلية .

٤-٧- أتعاب مدير الاستثمار

- أتعاب شهرية بواقع ٦٠٪ سنوياً (ستة في الألف) من صافي أصول الصندوق تجنب يومياً وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر نظير إدارته لأموال الصندوق
- أتعاب حسن الأداء بواقع ١٠٪ سنويار (عشرة في المائة) عن المبالغ التي تزيد من صافي أرباح الصندوق السنوية في ٣١ ديسمبر من كل عام عن العائد على متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامي المصري + ٣٪ أو ١٠٪ سنويار أيهما أعلى وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد عن العام يفوق هذه النسبة .

٤-٨- أتعاب الجهات المؤسسية
طبقاً لنشرة الاكتتاب

- أ- عمولة بيع بواقع ١٠٠٪ (واحد في المائة) و بحد أقصى ٦٪ (إثنان في المائة) مضافة إلى القيمة البيعية مقابل شراء وثائق استثمار الصندوق يتحملها العميل عند الاكتتاب / الشراء بتقاضاها البنكين مناصفة .
- ب- عمولة نظير مصاريف الخدمات الإدارية بواقع ١٪ (واحد في المائة) و بحد أقصى ٢٪ (إثنان في المائة) من صافي أصول الصندوق المعلنة من مدير الاستثمار و تجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر مناصفة بين البنكين .
- ت- عمولة حسن الأداء بمعدل ١٠٪ سنويار (عشرة بالمائة) عن المبالغ التي تزيد من صافي أرباح الصندوق السنوية في ٣١ ديسمبر من كل عام على متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامي المصري + ٣٪ أو ١٠٪ سنويار أيهما أعلى وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد عن العام يفوق هذه النسبة بتقاضاها البنكين مناصفة .
- ث- عمولة نظير حفظ الأوراق المالية بواقع ٠٧٥٪ (خمسة وسبعين من الألف في المائة) من القيمة السوقية للأوراق المالية وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر بتقاضاها البنك التجاري الدولي

٤-٩- أتعاب لجنة الإشراف

- يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بلجنة الإشراف بحد أقصى ٣٠٠٠ جنيه مصرى (ثلاثون ألف جنيه مصرى) سنويار .

٤-١٠- أتعاب لجنة الرقابة الشرعية

- يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بلجنة الرقابة الشرعية وبحد أقصى ٣٠٠٠ جنيه مصرى (ثلاثون ألف جنيه مصرى) سنويار .

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤- ١١ أتعاب تلقى الإكتتاب والإسترداد

أتعاب الجهة الخارجية متلقية طلبات الشراء والإسترداد: يستحق للجهة الخارجية متلقية طلبات الشراء والإسترداد وتزويع وثائق الصندوق أتعاب تصل ٢٠٪ (إثنان في الألف) سنوياً من صافي قيمة التعاملات على وثائق الصندوق المدرجة بسجلات تلك الجهة، تحتسب وتتجنب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي ويتم إعتمادها من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية وذلك مقابل قيامه بالإلتزامات الواردة بالنشرة.

٤- ١٢ القيمة الإستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الإستردادية لوثائق استثمار الصندوق على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي من كل أسبوع ويكون سعر استرداد الوثيقة هو آخر سعر معلن من البنك على أن نشر سعر الاسترداد صباح يوم السبت من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنه في جميع فروع بنك فيصل المصري و البنك التجاري الدولي .

٤- ١٣ وثائق الاستثمار والتقييم الدوري لأصول الصندوق

يتم التقييم الدوري للأصول في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع وفقاً للأمس المقرر وبما يتمشى مع ما ورد بنشرة الأكتتاب الخاصة بالصندوق وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وبما يتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

٤- ١٤ النقدية وما في حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنك، أذون الخزانة يستحقن أقل من ثلاثة شهور من تاريخ الإقتداء.

٤- ١٥ مدينون وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات المدينون وأرصدة مدينة أخرى بالقيمة القابلة للإسترداد ناقصاً منها أي إنخفاض في قيمتها للمبالغ التي من المتوقع عدم تحصيلها بمعرفة الصندوق.

٤- ١٦ دائنون وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات الدائنون وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة الإسمية، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل الخدمات التي تم إسلامها قبل تاريخ القوائم المالية .

٤- ١٧ المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي يقوم بها الصندوق في سياق معاملاته العادية وفقاً للشروط التي يضعها بنفسه أساس التعامل مع الغير ويتم الإفصاح عنها في هذه القوائم طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المصرية ونشرة الإكتتاب.

٤- ١٨ الإضمحلال في قيم الأصول المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على إضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الإضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين صافي القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدافعات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.

- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الإضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الإعتراف بها قد إنخفضت وأنه يمكن ربط هذا الإنخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بخسائر الإضمحلال فإنه يتم رد خسائر الإضمحلال التي سبق الإعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤- ١٩- الأدوات المالية و إدارة المخاطر المتعلقة

أ) التمويل

تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ما يلي:

- ١) الأدوات المالية المحفظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.
- ٢) الأدوات المالية التي تم تصنفيها عند الاعتراف الأولى كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ب) الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولى في قائمة الدخل.
- يتم الاعتراف بالالتزامات المالية عندما يفي طرف التعاقد بالتزاماته التعاقدية، وذلك بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل.

ج) القياس

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والإلتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرةً باقتناء الأصول المالية أو إصدار الإلتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.
- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الإعتراف الأولى- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والسنادات يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوصاً منها خسائر الإضمحلال في قيمة تلك الأصول - إن وجدت.
- الإلتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الإلتزامات المالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

د) أسس قياس القيمة العادلة

- يتم قياس القيمة العادلة عند القياس الأولى بسعر المعاملة في تاريخ القياس مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لكل من الأصل والإلتزام .
- وفي حالة قياس الأصل أو الإلتزام مبدئياً بالقيمة العادلة يتبع على المنشأة أن تقوم بالإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) إذا كان سعر المعاملة مختلف عن القيمة العادلة .
- وفي حالة عدم وجود سوق نشط لتحديد القيمة العادلة ، يتبع على المنشأة استخدام أساليب التقييم الملائمة وفقاً للظروف التي تتواجد لها معلومات كافية وذلك طبقاً للثلاث مناهج المستخدمة بثبات لتقدير سعر المعاملة (منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل).

ويتم ترتيب مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات كالتالي:

- المستوى الأول : استخدام الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط للأصول أو الإلتزامات.
- المستوى الثاني : استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة مع الأخذ في الاعتبار حجم ومستوى النشاط في السوق وحالة الأصل أو موقعه.
- المستوى الثالث : يتم استخدام أسعار الأصول أو الإلتزامات المماثلة الغير ملحوظة وذلك لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر بيانات السوق.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

الإجمالي جنيه مصرى	المستوى الثالث جنيه مصرى	المستوى الثاني جنيه مصرى	المستوى الأول جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٤
١٠٠٢٦٣٥٩	-	-	١٠٠٢٦٣٥٩	ارصدة لدى البنك
<u>٧٤٥٠٦٢٣٥</u>	<u>٧٤٥٠٦٢٣٥</u>	-	-	<u>أصول مالية مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:</u>
<u>٨٤٥٣٢٥٩٤</u>	<u>٧٤٥٠٦٢٣٥</u>	-	<u>١٠٢٠١٤٠٩</u>	<u>استثمارات</u> <u>الإجمالي</u>
<u>٤٩٣٧٨٢٧</u>	-	-	<u>٤٩٣٧٨٢٧</u>	<u>٤١ دسمبر ٢٠٢٣</u> <u>ارصدة لدى البنك</u>
<u>٦٦٦٣٧٠٤٩</u>	<u>٦٦٦٣٧٠٤٩</u>	-	-	<u>أصول مالية مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:</u>
<u>٧١٥٧٤٨٧٦</u>	<u>٦٦٦٣٧٠٤٩</u>	-	<u>٤٩٣٧٨٢٧</u>	<u>استثمارات</u> <u>الإجمالي</u>

٤- ١- الأدوات المالية و إدارة المخاطر المتعلقة

تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنك والاستثمارات المالية والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الالتزامات المالية - الدائنون والإرصدة الدائنة الأخرى ويتضمن إيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية السياسات المحاسبية المتتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات وفيما يلى أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر.

١- خطر السوق

يتمثل خطر السوق في العوامل التي تؤثر على تغيير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية ويقوم مدير الاستثمار بتنويع الاستثمار وعدم زيادة ما يستثمر في شراء ورقة مالية لشركة واحدة على ١٥% من أموال الصندوق وبما لا يتجاوز ٢٠% من أوراق تلك الشركة والارتفاع نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق استثمار البنوك الأخرى على ٢٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه وذلك بما يؤدي إلى خفض خطر السوق إلى الحد الأدنى.

٢- خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء أو كل من التزاماته أو مواجهة سداد استردادات وثائق صناديق الاستثمار ، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة أو الحصول على تمويل من بنك فيصل الإسلامي المصري لمواجهة الاستردادات من الوثائق طبقاً لنشرة الاكتتاب وذلك لتخفيف ذلك الخطر إلى الحد الأدنى .

٣- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على الاستثمارات في الأوراق المالية بالعملات الأجنبية وذلك عند إعادة تقديرها بالجنيه المصري وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى .

٤- القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقاً لأسس التقييم المتتبعة في تقييم أصول و التزامات الصندوق و الواردة بالأيضاحات المتممة للقواعد المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالى .

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٢- الأدوات المالية التي يستطيع الصندوق إستثمار أمواله فيها:

الأسهم المدرجة في البورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية والأدوات المالية الإسلامية ووثائق صناديق الاستثمار الإسلامية الأخرى و الصكوك الإسلامية و اي أدوات أخرى مستحدثة تقبلها لجنة الرقابة الشرعية للصندوق .

ضوابط عامة

أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الإكتتاب.

أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسبة والحدود الاستثمارية القصوى و الدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الإكتتاب .

أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز .

لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إقراض أو تمويل نقدى مباشر أو غير مباشر

لا يجوز استخدام اصول الصندوق في اي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة أو تنفيذ عمليات اقتراض أوراق مالية بعرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من هذه اللائحة .

الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الإنتمانى لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد بـ (BBB) وفقاً وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤ . ويلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بشكل سنوى لجماعة حملة الوثائق عن أي تغير في التقييم الإنتمانى للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤ .

شراء أسهم الشركات المصرية المقيدة بإحدى البورصات المصرية وأسهم الشركات المدرجة في البورصات الخاصة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وفقاً للضوابط الصادرة منه في هذا الشأن .

يتم اختيار أسهم الشركات بناء على دراسات لأوضاع الشركات المصدرة لها بهدف تحقيق أكبر نمو ممكن لمكونات الصندوق بالتركيز على الأوراق المالية للشركات الناجحة والتي تمارس أي من الأنشطة الصناعية والإنتاجية والخدمات الحيوية في إطار ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للصندوق .

النسب الاستثمارية الخاصة بالصندوق

١. بتراوح نسبة ما يستثمر في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من ٦٠% إلى ٩٥% من أصول الصندوق .

٢. الاستثمار في الأوعية الداخلية الأخرى المتاحة بالبنوك الإسلامية مع مراعاه لا يزيد الحد الأقصى للاستثمارات في الأدوات المالية القصيرة الأجل عن ٤٠% من أموال الصندوق وقد تصل إلى ٦٠% وذلك في الظروف القاهرة وتزول السوق .

٣. إلا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شهادات الإيداع الدولية على ٣٠% من صافي أصول الصندوق بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية كل فيها يخصه .

٤. إلا يزيد ما يستثمره الصندوق في الأسواق الأجنبية ، سواء كانت العربية أو العالمية عن ٢٥% من حجم الصندوق بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وفقاً للضوابط الصادرة منه في هذا الشأن .

٥. إلا تقل نسبة الاستثمارية في الأدوات الاستثمارية منخفضة المخاطر و القابلة للتحويل إلى نقدية عن ٥% من الأموال المستثمرة في الصندوق والتي تكون في شكل حسابات بنكية مختلفة الأجال ووثائق صناديق استثمار نقدية متوفقة مع الشريعة الإسلامية .

٦. إلا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في كل قطاع على حده من قطاعات الإنتاج و الصناعة و الخدمات الحيوية على ٤٠% من صافي أصول الصندوق .

الضوابط القانونية لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية :-

١- الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥% من أموال الصندوق بما لا يجاوز ٢٠% من الأوراق المالية التي تصدرها هذه الشركة .

٢- الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق اخر على ٢٠% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه .

٣- لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في السندات الصادرة عن مجموعة مرتقبة عن ٢٠% من أموال الصندوق .

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ضوابط لجنة الرقابة الشرعية للصندوق :

وضعت لجنة الرقابة الشرعية للصندوق الضوابط الشرعية الآتية :

يمكن لمدير الإستثمار إستثمار أصول الصندوق في أسهم شركات كافة القطاعات الاقتصادية المدرجة بالبورصة المصرية فيما عدا أسهم شركات القطاعات التالية :

التبغ، الكحول، المصارف و شركات التأمين باستثناء الإسلامي منها، قطاع الفنادق و الترفيه التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطتها، قطاع وسائل الإعلام الذي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ، على أن تراجع اللجنة بشكل ربع سنوي قوائم الشركات المقيدة في البورصة للنظر فيما يستجد ويتم التنبيه عن المستجدات من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق و الوارد في البند رقم (٨) من هذه النشرة .

٥- نقدية لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	البنك التجاري الدولي – عملة محلية
جنيه مصرى	جنيه مصرى	البنك التجاري الدولي – عملة أجنبية
١٢٠٣١٠	٢٨٠٣٤٠	بنك فيصل الإسلامي المصري
١٥٣١٣٤	٣٦٥٨٣٠	المصرف المتحد
٤٦٦١٩٥٩	٩٣٧٨١٦٥	
٢٤٢٤	٢٠٢٤	
<u>١٠٨٥٦٢٠٦</u>	<u>١٠٠٢٦٣٥٩</u>	

ويمثل رصيد النقدية لدى البنوك والبالغ قدره ١٠٠٢٦٣٥٩ جنية مصرى نسبة ١٢.٥٢% من صافي أصول الصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ .

٦- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر يتماشى مع المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٠ يونيو ٢٠٢٤

نسبة إلى أصول الصندوق	القيمة جنيه مصرى	نسبة إلى أصول الصندوق	القيمة جنيه مصرى	قطاع البنوك
٤,٠٧	٢٧٠٧٥٢٢	-	-	بنك فيصل الإسلامي المصري
١٤,١٠	٩٣٧٨٢٩٥	٩,٥٠	٧٦١٢٦٢٧	بنك أبوظبي الإسلامي
-	-	-	-	حق إكتتاب بنك أبو ظبي الإسلامي
١,٢٧	٨٤٧١٤٠	٤,٧٦	٣٨١١١١٠	قطاع الموارد الأساسية أبو قير للأسمدة و الصناعات الكيماوية
١,٧٠	١٠٦٣٣٥٤	-	-	مصر لصناعة الأسمدة
-	-	١,٨٣	١٤٦٦٨٠٩	سيدي كرير للبتروكيماويات
١,٦٢	١٠٧٨٤٠٠	-	-	قطاع المرافق غاز مصر
١,٧٠	١٠٦٣٣٠١	-	-	قطاع المنتسوجات والسلع المعمرة النساجون الشرقيون
٢,٣٣	١٥٥٢٣١٠	١,٥٣	١٢٢٢٦٠٥	قطاع التشييد والبناء العربية للأسمدة
١,٣٣	٨٨٣٣٧١	١,١٦	٩٣٥٢٠٠	العز للسيراميك والبورسلين -الجوهرة
٢,٣٩	١٥٩٢٥٩١	١٥,٩	١٢٠٨٧٠٥٣	قطاع الخدمات المالية غير المصرفية المجموعة المالية هيرميس
٦,٠٣	٤٣٤٣٣٧٢	-	-	المجموعة المالية هيرميس القابضة
٤,٦٦	٣٠٩٧١٦٩	-	-	شركة القابضة المصرية الكويتية
٠,٢٤	١٥٨٧٥٣	٠,٢٩	٢٢٢٤٥٣	شركة القابضة المصرية دولار
٢,٧٣	١٨١٧١٠٩	٠,٧٣	٥٨٤٨٤٥	القلعة للاستثمارات المالية
٠,٥٥	٣٦٧١٥٥	-	-	قطاع الموزعون وتجارة التجزئة الدولية للمحاصيل الزراعية
١,٤١	٩٣٩٧٨٠	-	-	ام ام جروب
-	-	-	-	قطاع التعليم تعليم لخدمات الإدارية
-	-	-	-	القاهرة للاستثمار والتنمية
-	-	-	-	قطاع النقل والشحن المصرية لخدمات النقل
١,٥٧	١٠٤٩٣٥٠	٠,٨٧	٦٩٧٨٣١	قطاع الأسكان والعقارات مصر الجديدة للاسكان والتعمر
١,٥٩	١٠٥٦٦٤٣	٢,٠٦	١٦٥٠٦٧٠	إعمار مصر للتنمية
٢,٨٢	١٨٧٧٩٣٣	-	-	مدينة نصر للاسكان و التعمير
٣,٨٤	٢٥٥٦٦٨٨	٤,٧٢	٣٧٧٨١٧٩	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٣,٩٦	٢٦٣٩٠٢٦	٤,٧٠	٣٧٦٥١١٧	بالم هيلز للإعمار
١,٣٩	٩٢٢٩٩٧	٤,١٣	٣٣٠٥٥٧٣	قطاع المنتجات الصناعية و الخدمات و السيارات جي بي كروبريشن
-	-	٢,٥٨	٢٠٧٣٢٠٢	شركة السويدى إلكترون
-	-	٥,٤١	٤٣٣٢١٥٢	قطاع الاتصالات فوري لتقنولوجيا البنوك والمدفوعات
-	-	٤,٩٦	٣٩٧٣٠٩٧	شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية
١٤,٤٠	٩٥٨١٥١١	٦,٩٧	٥٥٨٧٤٢٤	المصرية للاتصالات
٣,٠٥	٢٠٣٠٧٩٢	٢,٤٦	١٩٦٧٥٥٧	ريا للتواصل
٧٨,٥٥	٥٢٦٠٥٥٦٢	٧٣,٧٥	٥٩٠٨٣٥٠٤	اجمالي بعده

٦- استثمارات متداولة في أوراق مالية (تابع)

نسبة إلى أصول الصندوق	القيمة جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٤		اجمالي ما قبله قطاع الصحة والأدوية
		نسبة إلى أصول الصندوق	القيمة جنيه مصرى	
٧٨,٥٥	٥٢٦٥٥٦٢	٧٢,٧٥	٥٩٠٨٣٥٠٤	ال المصرية الدولية للصناعات الدوائية
٢,٦١	١٧٤١٣١٢	٢,٩٦	٢٣٧٤٣٢٠	
١,٨٩	١٢٥٦٦٢٢	٠,٩٩	٨٠٠٦٧٤	
٢,٤	١٥٩٧٨٢٤	١,٣٩	١١٢١٠٩٨	
٤,٤٧	٢٩٧٥٤١٤	٣,١٥	٢٥٢٥٩٩٦	
١,٥٩	١٠٦٠٥٧٧	٥,٥٠	٤٤٠٧٢٦٩	
-	-	١,٥٤	١١٥٨٣٤٤	
٧,٤٦	٤٣٠١٦٥١	-	-	
١,٦٥	١٠٩٨٠٨٧	-	-	
-	-	٣,٧٩	٢٠٣٥٠٣٠	قطاع المقاولات والأشعارات الهندسية
٩٩,٤٢	٦٦٦٣٧٠٤٨	٩٣,٠٧	٧٤٥٠٦٢٣٥	
الإجمالي				

٧- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٤
٥٠٥٤٨	١٠٤٧١١	٧٣٦٦٧٨	-	٨٤١٣٨٩
-				
٥٠٥٤٨				

٨- القيمة الاستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق استثمار الصندوق على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي من كل أسبوع ويكون سعر استرداد الوثيقة هو آخر سعر معلن من البنك على أن يتم نشر سعر الاسترداد صباح يوم الأحد من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنه في جميع فروع بنك فيصل الإسلامي المصري و البنك التجاري الدولي .

**صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤**

٩ دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	
١٥٢٢٣٧	١٥٢٢٦٦	ضرائب دمغة
٦٣٢٢١	٦٢٥٤	أتعاب الجهة المؤسسة
٣٧٩٣٢	٣٧٢٢٢	أتعاب مدير الاستثمار
٤٢٣٥	٣٩٦٧	عمولة حفظ
٤٤٠٠٠	٢٣٨٨٠	أتعاب مهنية
١٣١٨	١٢٧٢	أتعاب خدمات الإدارة
١٨٠٠٠	٨٩٥١	أتعاب لجنة الرقابة الشرعية
٥٩٤٠٠	٧٢٥٢٨	أتعاب المستشار الضريبي
٣١٤١٧	٤٤٣٣١	رسم التأمين التكافلي
٢٥٢٧	٥٢٣٦	ضرائب توزيعات
٢٠٥٧٠	١٠٥٦٧	مصروفات إعلان مستحقة
٨٦٥٤	١٢٨٥٦٩	ضرائب الخصم والإضافة
١٩٧٧٣٠٨	٦٤٤٣١٩	أتعاب حسن أداء مدير الاستثمار
١٩٧٧٣٠٨	٦٤٤٣١٩	أتعاب حسن أداء الجهازين المؤسسين
٧٥٠٠	٧٢٣٥	أتعاب إعداد القوائم المالية
٢٠٠٠	٩٩٥	ممثل حملة الوثائق
٤٥٤٥	٤٠٥٥	مخصص رسم تطوير
٧٥٠٠	٧٤٥٨	أتعاب مستحقة لجنة الإشراف
٦٧١٩٨٣	٢٢٣٧٤٢٤	مخصص للتزامات محتملة
٥٠٩١٦٥٥	٤٠٩٧١٧٦	

١٠ مصروفات عمومية وإدارية

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصرى	
١٦٣٦٤	٢١٨٨٠	أتعاب مهنية - مراجعة
١٣٠٩٢	١٣١٢٨	أتعاب مهنية - مستشار ضريبي
١٠١٦٦	١٣٠٩٢	مصروفات نشر
٧٢٦٢	٥٤٥١	مصروفات بنكية
٢٤٩٢	٢٨٦٤	رسوم تطوير
٥٤٥	٥٠٠	مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية
٩٩٢	٩٩٥	أتعاب ممثل حملة الوثائق
٣٢٤	٣٢٤	مصلحة الضرائب فاتورة الكترونية
٨٠٤٠	٢٧٧٠	مصروفات بريد
٦٤١٣٧	٦٥٥٤	

١١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتناول الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس الأساس الذي يتعامل بها مع الغير حيث تخضع جميع هذه المعاملات لقواعد والأعراف التجارية وكذلك السياسات واللوائح المطبقة بالصندوق ونشرة الافتتاح وتمثل طبيعة أهم هذه المعاملات في تاريخ المركز المالي فيما يلي:

٢٠٢٣ ديسمبر ٣١

٢٠٢٤ يونيو ٣٠

جنيه مصرى

أولاً : بنك فيصل الإسلامي المصري (مؤسس الصندوق)

أرصدة المركز المالي

أسهم البنك المملوكة للصندوق

عمولة البنك المستحقة

نقدية بالبنوك

حقوق الملكية

عدد الوثائق المملوكة للبنك

قيمة الوثائق المملوكة

معاملات البنك خلال العام

عمولة الخدمات الإدارية

ثانياً : البنك التجارى الدولى (مؤسس الصندوق)

أرصدة المركز المالي

عمولة البنك المستحقة

عمولة الحفظ المستحقة

نقدية بالبنوك - جنية مصرى

نقدية بالبنوك - دولار أمريكي

حقوق الملكية

عدد الوثائق المملوكة للبنك

معاملات البنك خلال العام

عمولة الخدمات الإدارية

عمولة حفظ الأوراق المالية

ثالثاً : شركة الادارة سي اي كابيتال

أرصدة المركز المالي

أسهم الشركة المملوكة للصندوق

عمولة شركة الادارة المستحقة

حجم التعامل مع شركة سي اي بي سي وهي شركة شقيقة لمدير الاستثمار(شركة سي اي استس مانجمنت) مبلغ ٦٢١

جنيه مصرى بنسبة ٧٤٪ من إجمالي التعاملات.

معاملات الشركة خلال العام

عمولة شركة الادارة خلال السنة

أتعاب حسن أداء

رابعاً : شركة خدمات الادارة

حجم تعامل الصندوق خلال الفترة مع شركة المجموعة المالية هيرميس وهي شركة مالكة لحصة من أسهم الشركة المصرية لخدمات الادارة مبلغ ١١٣٤٧٥٣٢

جنيه مصرى بنسبة ١٨٪ من إجمالي التعاملات.

١٢

الموقف الضريبي :

مع صدور قرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل تضمن القانون المشار إليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الاستثمار الأمر الذي يترتب عليه خضوع أرباح صناديق الاستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية ووفقاً لأحكام القانون المشار إليه يتم حساب الضريبة على أرباح الصندوق بسعر مقطوع فيما يخص الأرباح الرأسمالية المحققة والتوزيعات المرتبطة ب Investments الصندوق في أوراق مالية وفيما عدا ذلك يخضع باقي نشاط الصندوق للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل وتحسب الضريبة من واقع الأقرارات الضريبية الذي يقدمه الصندوق . فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية تم وقف العمل بأحكام هذا القانون بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ وذلك ابتداء من ٢٠١٥/١٧ ولمدة عامين وبحكم القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٧ يستمر وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في البورصة لمدة ثلاثة أعوام تالية ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في البورصة إلا ابتداء من ٢٠٢٠/٥/١٧ ويسقط أي حق للدولة في الضريبة المذكورة قبل هذا التاريخ .

بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٩ صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ وقرار وزير المالية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠١٩ بمعاملة عوائد أذون الخزانة كوعاء مستقل عن الإيرادات الأخرى ولا يجوز حساب تكاليف هذه العوائد ضمن التكاليف الازمة لتحقيق الإيرادات الأخرى لدى حساب الضريبة المستحقة على الإيرادات .

علمًا بأن أذون الخزانة كانت تخضع الضريبة على عوائدها كوعاء مستقل بسعر ٦٥٪ اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ طبقاً للقانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ .

- وفيما يلى الموقف الضريبي للصندوق حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ :-

أولاً : الضريبة على شركات الأموال :

- تم فحص الصندوق حتى عام ٢٠٢٠ وتم تحويل الملف إلى اللجان الداخلية .

ثانياً : ضرائب الخصم والإضافة :

يقوم الصندوق بسداد الخصم والإضافة في المواعيد القانونية

علمًا بأن أذون الخزانة كانت تخضع الضريبة على عوائدها كوعاء مستقل بسعر ٦٥٪ اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ طبقاً للقانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ .

ثالثاً : ضريبة الدعم :

- يقوم الصندوق بالسداد في المواعيد القانونية ولم يتم إرسال أي طلبات للفحص حتى تاريخه .

رابعاً : ضريبة المرتباً :

- طبقاً للشارة الإكتتاب فإن ميزانية الصندوق لا تحتوى على أية أجور ومرتبات وعلى الرغم من ذلك قامت المأمورية بإخطار الصندوق بفحص ضريبة الأجور والمرتباً حتى عام ٢٠٢١ .

١٣ أحداث هامة

أ- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٢ صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٢ بتعديل وإستبدال والغاء بعض معايير المحاسبة المصرية وفيما يلى المعايير التي شملها القرار:

١. معايير تم إستبدالها :

*معايير المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإلهاكاتها".

*معايير المحاسبة المصري رقم (٢٢) "الأصول الغير الملموسة".

*معايير المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".

*معايير المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة".

*معايير المحاسبة المصري رقم (٣٦) "التقييم عن وتقدير الموارد التعدينية".

٢. معايير جديدة تم إضافتها:

* معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين".

٣. معايير تم الغاؤها:

* معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين".

وكل التعديلات على المعايير المحاسبية السابقة سردها ليس لها أثر على قواعد المالية للصندوق .

ب- طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ الذي نص على الآتي: يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية إنشاء الأدوات والأصول المالية التالية من الإعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة":

١. أدوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية.

٢. الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والمستحقة خلال شهر

بعد اقصى من تاريخ القوائم المالية .

وبناءً عليه لم يطبق الصندوق معيار (٤٧) - الأدوات المالية) فيما يخص الإعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة .